



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٨م الموافق ١٢٦٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٩/١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة طارق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد باهان و محمد صائب التلقبدي و عهود صالح التميمي وميخائيل شمشون فهد حوريس و حسين أبو التمن العائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

العمير/ وزير الدفاع /إضافة لوظائفه

العمير عليه / محي الدين ابراهيم اسماعيل

(الاعلان)

ادعى المدعي (العمير عليه) أمام محكمة القضاء الإداري انه متخرج من الكلية العسكرية في ١٩٧٤/٨/٢٥ وتم ترقيته في ١٩٧٧/٧/١٤ برتبة ملازم ثم أُحيل على التقاعد في ١٩٧٩/٩/٢ استناداً لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١١٥٢) في ١٩٧٩/٩/٢ مع إحالته لوظيفة مدنية في نفس القرار وقد استمر في الخدمة المدنية لغاية ١٩٩٠/٧/٣١ وقد قدم المدعي اعتراضه على طريقة احتساب مدة خدمته وذلك بموجب الاعتراض المطون الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء - لجنة النظر في طعون المفصولين السياسيين في ٢٠٠٧/٢/٢٠ الا انه لم يرد جواب على ذلك ثم تقدم بشكوى الى مكتب المفتش العمومي في وزارة الدفاع في ٢٠٠٧/٥/١٠ وقد تسلف بسائر بالقرار (٩٨) في ٢٠٠٧/٤/١ وعليه طلب المدعي دعوة المدعي عليه وزير الدفاع/ إضافة لوظائفه للمرافعة والحكم بالزامه باحتساب الخدمة المستحقة له لإغراض العتوة والترقيع والترقية والبالغة (٣١) سنة و(٥) أشهر و(١٦) يوماً . وبعد إجراء

(٣-١)



المرافعة الموضورية العتبية والامسلاخ على المسستدات المبرزة والشواتح
أصدرت المحكمة حتمها المرقم ٨٩ إلفضاء ادزي/٢٠٠٨ في ١٢/٦/٢٠٠٨
باحسباب المدة المذكورة في قرار الحكم ، خدمة لإغراض العسلاوة والقرافيع
والترقية والشقاخ مع تمسيله ارسم المدفوع ، ولعمد قساعة المدعي
عليه إضافة لوظيفته بالقرار فقد باقر الي الطعن به تمسيزاً أسام المحكمة
الاتحادية العليا بتاريخ ٨/٧/٢٠٠٨ طلباً لفضه ولأسباب المبينة في اللاحقة
التمسيزية .

القرار:

لدى الشافيق والماولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمسيزي
واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار
التمسوز وجد ان المدعي قد طلب في عريضة الدعوى الحكم بسإزام المدعي
عليه إضافة لوظيفته بإعادة احساب الخدمة المسنقفة له والغير محتسبة
لإغراض العسلاوة والقرافيع والترقية ، وحيث ان اختصاصات محكمة القضاء
الاداري محددة بالفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس
شورى الدولة المرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعد بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩
وهي انظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين
والهيئات في دوائر الدولة والقطاع الاشترافي بعد نفاذ هذا القانون والتي لم يعن
مرجع للطعن فيها ، وعليه كان من المتمعن على المحكمة ان تسسوضح من
المدعي عن الأمر او القرار الإداري المسطعون فيه حتى تتمكن على ضوء
ذلك من نظر الدعوى والشافيق من اختصاصاتها وعندئذ تجري

(٢-٣)



تحقيقاتها بشأن مخالفة هذا القرار أو الأمر المطعون فيه بعد التثبت من تكلم المدعي من الأمر أو القرار وفقاً للفقرة (و) من البند المذكور قُضياً وأمس كلما ورد بالقرار المميز ، عليه ولما تقدم يكون الحكم المميز بما قضى فيه غير صحيح قرر نقضه وإعادة الدعوى إلى محكمة السير فيها وفق ما ورد تنقاً على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق ١٥ / ٩ / ٢٠٠٨ م .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم هادي محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب القاسبي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيين

العضو
حسين أبو النمن